كلية : الآداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: ماجستير

أستاذ المادة : د. نبيل جاسم محمد

اسم المادة باللغة العربية : علم المشكلات الاجتماعية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Science of Social Problems

اسم المحاضرة الحادية عشرة باللغة العربية: العنف

اسم المحاضرة الأولى باللغة الإنكليزية : Violence

العنف:

إن من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تسبب العديد من الاختلالات البنيوية والوظيفية في المجتمع هي ظاهرة العنف، حيث أخذت هذه الظاهرة تنتشر وبصورة كبيرة، لاسيما في ظل التحولات المجتمعية المعاصرة (عولمة، أزمات، حروب ...الخ). وللعنف أشكالاً متعددة، إلا أن العنف ضد المرأة العاملة في القطاع التعليمي يُعد من أخطر أنواع العنف ضد المرأة، لاسيما في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها مجتمعنا العراقي (حروب، حصار اقتصادي، عنف طائفي ...الخ)، فمظاهر العنف الوظيفي الموجه ضد المرأة والمتمثل بالعنف اللفظي والنفسي والجسدي والتمييز الجنسوي في العمل والتهديد والتحرش، أدت إلى ضعف المشاركة المجتمعية الفعالة للمرأة والاقتصار على الأعمال البسيطة القريبة من الأعمال المنزلية. وهذا أدى إلى تراجع دورها التنموي، وازدياد فرص التهميش والاستبعاد للمرأة من تسلم المناصب القيادية في جميع المؤسسات ومنها المؤسسة التعليمية.

يعرف العنف في المعجم العربي بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق، ليشمل كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم والتقريع. ومعنى العنف في اللغة العربية هو قلة الرفق، فنقول: عُنف به وعنف عليه فهو عنيف إذا لم يكن رفيقاً في أمره. أما آرون ريمون فيرى أن العنف " هو كل مبادرة تتدخل بصورة خطرة في حرية الآخر وتحاول أن تحرمه حرية التفكير والرأي والتقرير وتنتهي بتحويل الآخر إلى وسيلة أو أداة في مشروع يمتصه ويكتنفه دون أن يعامله كعضوٍ حر وكفؤا. ويرى (براون وهربرت) العنيف على انه سلوك مدفوع بالغضب ويشمل استعمال القوة الجسدية نحو الطرق الآخ.

لقد حضي موضوع العنف بصورة عامة والعنف ضد المرأة بصورة خاصة باهتمام الكثير من الساسة والباحثين من علماء النفس والاقتصاد والاجتماع.

فقد اعتقد العالم العربي ابن خلدون ان العنف نزعة اجتماعية " ومن أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان، بعض على بعض. فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده إلى أخذه إلى أن يصده وازع". وقد تعرض ابن خلدون إلى العنف في أحد المحاور الأساسية الثلاثة في نظريته وهي الصراع عندما عرف العنف بأنه هجوم البدو على الحضر وتأسيس الدولة، أما أسبابه، فيردها إلى العصبية، وأشار إليها " الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة". فيما يعتقد كارل ماركس أن العنف هو سمة للحالة الاجتماعية التي أفسدها الاستئثار بوسائل الإنتاج فالتنافس بين الناس ذو اصل اجتماعي، يتعلق بملكية وسائل الإنتاج، لذلك فان الصراع ليس بين الجميع ضد الجميع وإنما هو صراع الطبقات. أما آميل دوركهايم فأشار إلى أن العنف جاء مع رياح التطور الاجتماعي ومع تحول المجتمعات الإنسانية من بسيطة إلى مركبة.

أما الجذور التاريخية للاهتمام بقضايا العنف ضد المرأة بأشكاله المتعددة قد بدأ مع إعلان الأمم المتحدة سنة 1970 بأنه سنة دولية للمرأة، واعتبرت تلك السنة نقطة تحول في مسيرة المرأة في جميع المجالات، وحظي موضوع العنف ضد المرأة اعتباراً من ذلك التاريخ بالكثير من الاهتمام. ذلك أن السبب الأساسي المؤدي إلى ظهور وتنامي ظاهرة العنف ضد المرأة يكمن في التمييز الجنوسي في جميع المجالات.

ليأتي الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة عام 1999 ليكمل المسيرة العالمية للاهتمام بالهدف العنف المستشري في جميع دول العالم ضد المرأة. وأيضاً مساهمات منظمة العمل الدولية بجميع سنواتها، والتقرير العالمي حول العنف والصحة الصادر عن منظمة الصحة العالمية لعام 2002. وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفيم) وتقارير التنمية

الإنسانية، وأخيراً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). أما على المستوى المحلي فنجد أن قانون العمل وتقارير التنمية وقضايا وإحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. علماً أن العراق هو أول بلد عربي وقع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1986.

ومن أهم النظريات التي تفسر العنف ضد المرأة في مجالات العمل هي:

1. نظرية التحليل النفسي.

أثبتت النظرية النفسية آرائها من خلال الفرضية التي جاء بها العالم (دولارد) وزملائه ومؤداها ان الإحباط يؤدي إلى العنف، وصنفت هذه النظرية إلى جزئين: الأول: يعتقد أن العنف يعد دائماً نتاجاً للإحباط، والثاني: يشير إلى أن حدوث السلوك العنيف، يفترض أن تسبقه مواقف إحباطية. وهذا ما أشار غليه أحمد عكاشه، حيث أكد أن الإحباط ان لم يؤدي إلى عنف، فعلى الأقل كل عنف يسبقه موقف إحباطي. أما (فرويد) فقسم الغرائز البشرية إلى فئتين: الأولى: هي الغريزة العدوانية، والثانية: هي غريزة الحياة. حتى أصبحت آراء (دولارد) ضمن إطار النظرية النفسية الشمولية، لكن أطلق عليها نظرية الإحباط والعدوان.

2. نظرية التعلم.

أكدت نظرية التعلم إلى وجوب وجود مجموعة من العوامل والأسس التي تساهم في التعلم الاجتماعي هي[23]:

أ- وجود قدوة أو نموذج سلوكي ظاهري أو رمزي.

ب- يجب أن يكون هذا النموذج قوياً.

ج- يجب أن يكون هذا النموذج على قدر من الجاذبية.

وتؤكد هذه النظرية على أن الإنسان يتعلم العنف من المجتمع سواء كان في الأسرة أو المجتمع أو المدرسة أو الطريق أو الإعلام.

3. نظرية الدور.

وتفترض نظرية الدور وجود علاقة بين أداء الأدوار داخل النظام وظهور العنف. إذ أن الفشل في أداء الأدوار الوظيفية أو المهنية يقابلها مباشرة ممارسة العنف ومؤسسة العمل تشكل نظاماً يتألف من الأدوار الوظيفية التي يضطلع بها كل موظف وعليه تأدية الدور المطلوب منه على أتم وجه، وإذا ما حصل وفشل الموظف في تأدية هذا الدور يقابل ذلك بالعنف سن صاحب العمل أو المراجعين.

4. نظرية الاتجاه المعرفي.

أما المعرفيون فيؤكدون على الطريقة التي يحلل بواسطتها العدوانيون المعلومات ويعالجونها، بمعنى أن تحليل الفرد للموقف والتفسيرات المختلفة التي يضعها الفرد لسلوك الآخرين، ربما تقوده إلى التصرف معه بعدوانية، خاصة إذا افترض إلى أنهم يقصدون الإساءة إليه.

5. نظرية الخنوع والاستكانة.

أسس هذه النظرية العالم (سيلفمان) عام 1965، وهي نظرية تبحث في التعلم السلبي لا الإيجابي على عكس نظريات التعلم، وهي امتداد لنظرية بافلوف في التعلم والقائمة على أساس المثير والاستجابة، فاذا ما حصل أي مثير شرطي كانت النتيجة حدوث مثير شرطي. وما جاء به سيلفمان أن الفرد يعيش في حالة من الخنوع والاستكانة وهذه الحالة مكتسبة ومتعلمة من عملية التنشئة الاجتماعية الأولى للفرد، فهو يتصور أنه فاقد السيطرة على كل شيء في البيئة المحيطة، وهذا يؤدي إلى ردود فعل سلبية منه تجاه أي موقف أو سلوك أو صدمة يتعرض لها.

6. النظرية النسوية.

تدعى هذه النظرية أن العنف يقع على المرأة نظراً لطبيعة التوقعات التقليدية في النظام الاجتماعي السائد داخل المجتمع والمرتبطة بالنوع الاجتماعي، والذي يقوم على أساس عدم المساواة بين الجنسين، وفرض الدور الذكوري الذي يسمح للذكور باستخدام العنف بأشكال

مختلفة ضد المرأة للحيلولة دون استقلاليتها ووجودها وزيادة قوتها وترى هذه النظرية أن البناء الاجتماعي يدعم سيطرة الرجل.

7. النظرية التفاعلية.

يؤكد (هربرت بلومر) أن الأفراد يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه تلك الأشياء لهم، وهذه المعاني تتشكل في أثناء عملية التفاعل الاجتماعي، ثم تحور وتعدل ويتم تداولها عبر عملية تأويل يستعملها كل فرد في تعامله مع الإشارات التي يوجهها) وقد افترضت التفاعلية الرمزية ان العمليات المعرفية تؤدي دوراً أساسياً في ظهور السلوك العدواني بين الأفراد، فطريقة إدراك الفرد للعلاقات مع الآخرين، يمكنها أن تكبح العوان أو تسهله.

8. النظرية الصراعية.

لقد عنيت النظرية الصراعية بالعنف وبحثت في الصور المختلفة التي يظهر فيها، والتي تتراوح بين الخلافات والمشاحنات الشخصية إلى الصراع الطبقي والحروب الدولية. كما يؤكد الماركسيون أن العنف لا ينتمي إلى الطبيعة البشرية بل هو عنف تاريخي. فاذا زالت أسبابه وهي الملكية الخاصة والانقسام الطبقي اندثر تماماً وحل الود والوئام. ويرى الماركسيون أن علاقة التبادل الاقتصادي للمنافع والأدوات والخدمات وغيرها هي الركيزة الأساسية التي تدعم النظام الرأسمالي، وان تحقيق المساواة الطبقية تبدأ بتحقيق التكافؤ في المساواة بين الذكور والإناث، ولتحقيق ذلك، يتطلب المشاركة في العمل والسلطة، وإذا ما بقيت المرأة كما هي في وضعها الراهن بعيداً عن المشاركة في السلطة فلن تحدث المساواة. وهذا ما لخصه (كوزر) عندما أشار أن للصراع أهمية كبيرة في تعزيز اللحمة الجماعية وهذا في شكله الداخلي (عنف اجتماعي) يكون صمام أمان، أما الصراع الخارجي فيؤدي إلى إيجاد تحالفات بين الجماعات المختلفة.

9. نظرية ثقافة العنف.

تعتبر نظرية ثقافة العنف من المداخل النظرية الحديثة التي بنيت على افتراض وجود ثقافة للعنف تجسد اتجاهات المجتمع نحو العنف، مثل تمجيد العنف في المرويات ووسائل الإعلام واعتناق معايير اجتماعية تقوم على أفكار مثل " الغاية تبرر الوسيلة" وأيضاً إذكاء قوانين التنافس في التعاملات الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي تجعله القانون الأساسي للبقاء مما يزيد معه العنف، وبالتالي تصبح النتيجة النهائية وجود ثقافات أساسية أو فرعية تمجد العنف وتقره شريعة بينها وتبرر نماذجه في المجتمع. وتكمن فائدة هذه النظرية في تفسير العنف، في أنها تلقي الضوء على الدور الذي يلعبه تكرار السلوك العنيف في دعم القيم الخاصة والميول التربوية التي يترتب عليها مزيداً من السلوك العنيف.

تقف خلف كل ظاهرة أو سلوك أو تصرف ان كان سلوكاً حسناً أو سلوكاً عنيفاً جملة من الأسباب والعوامل التي تفسر استخدام الإنسان لهذا النهج أو التصرف وأيضاً ما هي الآثار لهذه السلوكيات. ومما لاشك فيه ان عدم اكتشافنا لهذه الأسباب سيجعلنا في حالة إرباك عند الوصول إلى اقتراح الاستراتيجيات الملائمة للحد من ظاهرة العنف. واعتقد أن للعنف عدد كبير من الأسباب الموزعة على المدارس الفكرية المهتمة بدراسة ظاهرة العنف ضد المرأة. ويمكن تقسيمها إلى عوامل اجتماعية وعوامل بيئية وعوامل اقتصادية وعوامل ثقافية، وسنوضح تلك العوامل والأسباب بشيء من التفصيل:

1. تعتبر البعض من العادات والتقاليد والقيم والأعراف التقليدية ذات النمط أو النمط الذكوري من العوامل الأساسية للعنف، لاسيما في عملية التمييز الجنوسي مما يؤدي إلى تصغير وتضليل الأنثى، ودائماً تكون في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل. حيث ان هذه النظرة القيمية الخاطئة والصورة النمطية المترسخة في أذهان الرجال وحتى بعض النساء ترى أن المرأة غير مؤهلة للعمل خارج المنزل، لاسيما في ظل الظروف الاستثنائية الصعبة التي يمر بها مجتمعنا العراقي.

2. ضعف الرقابة وضعف تطبيق القوانين والتشريعات الملزمة لحماية المرأة في مجالات عملها من التهميش والإقصاء أو التحرش بجميع أشكاله، في ظل الظروف الأمنية غير المستقرة وانتشار مظاهر الفساد الإداري.
3. يشير أميل دوركهايم إلى ان العنف وليد الظروف الاجتماعية التي يمر أو تمر بها المجتمعات. واعتقد ان الظروف الاجتماعية المحيطة بنا قادرة على توليد الكثير من مظاهر العنف ضد المرأة.
4. التحولات المجتمعية المعاصرة والتي اجتاحت المنطقة العربية بصورة عامة والعراق على وجه الخصوص وبشكل أكبر مثل الحروب والأزمات والحصار الاقتصادي والعولمة المتمثلة بالفضائيات الناقلة لمظاهر والسلوكيات العنيفة الموجودة في المجتمعات الغربية. فاستخدام المرأة في كثير من الفضائيات على أنها سلعة تباع وتشترى، أو تستغل في الإعلانات بجميع أشكالها هو أحد العوامل التي جعلت من المرأة مهيأة بشكل كبير للاستغلال أو العنف بأشكاله المتعددة، وهذا ما انعكس على الأغلبية العظمى للنساء.
5. ثقل الأزمات الاقتصادية وما أفرزته من عنف عام، بسبب حالات التضخم والفقر والبطالة والعوز حصلت من العامل الاقتصادي يشكل 45% من حالات العنف ضد المرأة(
6. ضعف المرأة واللامبالاة في المطالبة بحقوقها الاقتصادية والسياسية والثقافية، أو محاولة إخضاعها للكثير من مظاهر العنف التي تتعرض لها يومياً في عملها، هو أحد أهم العوامل التي ساهمت في إشاعة ظاهرة العنف.
7. للتنشئة الاجتماعية دور كبير في إشاعة مظاهر العنف، إذ أن الأساليب التربوية الخاطئة من قبل الأب والأم في عملية التمييز الجنوسي والجنسوي بحيث تربي الأم ابنتها على الأعمال المنزلية لان مستقبلها الزواج وعملها يكمن أو يختزل في المجال الخاص (المنزل)، وعلى العكس من ذلك فالذكور ينشئون للأعمال العامة (العمل خارج المنزل)، إضافة إلى تقسيم الألعاب إلى ألعاب أنثوية وألعاب ذكورية، ساهمت وبشكل كبير في تنشئة الذكور على التسلط والقوة بينما الإناث تربى على القبول والامتثال والطاعة والخنوع.
8. للبيئة ومشاكلها دور كبير في إنشاء العنف، فالازدحام المروري في ظل التضخم الهائل في عدد السيارات والانفجار السكاني وازدياد سيطرات التفتيش ساهمت وبشكل كبير في إثارة الأعصاب والقلق والتوتر، لتحدث عملية التنفيس داخل العمل واتجاه الآخرين وبالذات الإناث. إذ أن المرأة العاملة نفسها غير قادرة إلى الوصول إلى مكان عملها في الوقت المناسب نتيجة للأسباب المذكورة سلفاً، ساهم في توبيخها واستعمال كافة الأساليب والتصرفات القاسية ضدها.
9. عدم إيمان الذكور بالمشاركة السياسية للمرأة، والدليل ما يسمى بنظام (الكوتا) ونسبة 25% من النساء داخل قبة البرلمان، ساهم في ضعف الروح المعنوية للمرأة بل وانكسارها نفسياً وعدم إيمانها بدورها التنموي في المجتمع. وهذا عرضها لأن تكون لقمة سائغة لعنف الرجال.
10. وأخيراً فاعتقد أن للعامل البيولوجي دور كبير في إشاعة العنف، حيث أن البيئة الجسدية للمرأة ساهمت وبشكل كبير في تعرضها للعنف فالخوف والقلق والتوتر تتزايد وبشكل كبير حسب الطبيعة البيولوجية، إضافة إلى غريزة الأمومة والإنجاب لدى المرأة ساهم وبشكل كبير في تغيبها عن العمل أو ضُعف الجهود نتيجة للتعب، لاسيما في ظل الأوضاع غير المستقرة في المجتمع، حيث تخرج المرأة باكراً إلى العمل ولا تعود إلا قبل الغروب أو بعده، وهذا مرتبط بحركة السير للمركبات والوضع الأمني، وهذا سبب للمرأة الكثير من المشاكل الجسدية. وأصبح التمييز الجنوسي في العمل سمة من سمات المجتمع العربي بصورة عامة والعراقي بصورة خاصة. وعملية التمييز في الترقية والتدريب والتأهيل عبر الدورات يعتبر أيضاً عنف موجه للمرأة. واعتقد ان التمييز هو أشد أنواع العنف وأخطرها،

لأنه يجعل المرأة بعيدة كل البعد عن مواقع اتخاذ القرار أو صنعه، والذي يساهم في تغيير وضعية النساء بصورة عامة.

أما الآثار السلبية الناتجة عن العنف ضد المرأة في العمل هي:

أ- تفقد المرأة الإحساس بقدرتها على الإبداع والتطوير والمشاركة في بناء الإنسان والمجتمع، وتفقد ثقتها بنفسها.

ب- الإجابة بحالات القلق والتوتر والعزلة، إضافة إلى العديد من الأمراض النفسية والاجتماعية أيضاً، فعدم التكيف مع الموظفين العاملين معها يعتبر من الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تصيب المرأة.

ج- فقدانها للإحساس بالمواطنة، لاسيما في ظل العنف الممارس ضدها في العمل من قبل الذكور من جهة، وضعف الرقابة والقوانين وإيجاد الحماية القانونية للمرأة من جهة أخرى.

د- ازدياد أو كثرة الغيابات أو ترك العمل وانعدام الحافز على الأداء الوظيفي مما يسبب إرباكاً للمؤسسة التي تعمل بها. وقد تكلف المؤسسة آثاراً سلبية اقتصادية أو تربوية واجتماعية، وأيضاً تؤثر على الأفراد المرتبطين بتلك المؤسسة.

ه- انتقام المرأة من المجتمع والمؤسسة التي تعمل بها من خلال تأخير العمل أو التزوير والاختلاس وحرق الملفات المهمة (الأعمال التخريبية) وانتشار أو زيادة مظاهر الفساد الإداري والأخلاقي.